اقتصاد

التوريدات مستمرة

«محروقات» لـ«الوطن»: استهلاك المازوت يرتفع إلى ٦,٥ ملايين ليتر يومياً في الشتاء

| رامز محفوظ

صرّحت مصادر في شركة المحروقات لـ«الوطن» بأن عدد المسجلين على مادة مازوت التدفئة انخفض بشكل كبير في دمشق، إذ أصبح عدد العائلات التي تسجل على المادة في اليوم بحدود ألف عائلة، مقارنة مع نحو ٥ آلاف بداية موسم الشتاء.

وتوقعت المصادر الانتهاء من توزيع الدفعة الأولى للمسجلين على المازوت نهاية الشهر الجاري (تشرين الثاني) في دمشق، منوهاً في الوقت نفسه أن شركة «محروقات» سوف تستمر بالتوزيع بهدف إيصال الدفعة الأولى إلى جميع العائلات في دمشق، لحين البدء بتوزيع الدفعة الثانية مع بداية العام القادم (٢٠٢٠) كما جرت العادة سابقاً.

وبينت أن مادة المازوت متوافرة والمخازين جيدة، والتوريدات مستمرة، ولم تتوقف، وناقلات المازوت تصل بالتوالي، ومصفاة بانياس مستمرة في العمل ولم تتوقف منذ مدة طويلة.

ولفتت إلى أنه عند وصول ناقلة المازوت إلى بانياس يتم تفريغها في خزانات المصفاة، ويتم ضخ المادة عبر الخط الواصل إلى خزانات مصفاة حمص، ومن ثم يتم تحميل مادة المازوت بصهاريج شركة «محروقات» من خزانات بانياس وحمص، موضحةً أن خزانات بانياس توزع للمنطقة الساحلية وخزانات حمص توزع للمنطقة الوسطى والجنوبية.

وأشارت المصادر إلى أن الاستهلاك اليومي لجميع محافظات القطر من المازوت يزداد في الشتاء ويصل لحدود ٦ و٦,٥ آلاف طن، ما يعادل نحو ٦ و٦,٥ ملايين ليتر، بشكل وسطي، مقارنة بنحو ٥ آلاف في بقية الفصول، أي نحو ٥ ملايين ليتر يومياً، أي إن الزيادة في الاستهلاك تصل إلى ٣٠ بالمئة خلال الشتاء.

وفي سياق متصل بالغاز، وصلت شكاوى إلى «الوطن» تفيد بقلة توافر مادة الغاز في منطقة التضامن، وعدم وجودها لدى معتمدي الغاز في المنطقة، وفي إطار الاستفسار عن الأمر صرح مصدر مسؤول في «محروقات» بأن مادة الغاز باتت مؤمنة في منطقة التضامن بعد توزيع الغاز على معتمد الغاز في المنطقة يوم أمس، لافتاً إلى أنه منذ ثلاثة أيام تم إرسال سيارة من المحافظة لتوزيع الغاز على الأهالي في المنطقة.

وأشارت إلى أن مادة الغاز مؤمنة في دمشق ويتم توزيع المادة على المعتمدين كافة في دمشق، وفي حال وجود نقص بالغاز في أي منطقة يتم إرسال سيارة تابعة للمحافظة للمنطقة لتغطية العجز في المادة.

ولفت المصدر إلى وجود ١٣ سيارة من المحافظة تقوم بتوزيع الغاز على الأهالي في كل مناطق دمشق ويتم توزيعها بشكل دائم على المناطق التي تعاني نقصاً في الغاز لدى المعتمدين، مشيراً إلى أن ظروف الحصار الجائر على سورية ساهمت بحدوث اختناقات منذ أشهر، أما اليوم فقد باتت المادة متوافرة وتعمل شركة المحروقات بكل طاقتها لتأمين المادة لجميع المواطنين.

وأكد أن الكمية التي توزع يومياً من الغاز تغطي حاجة دمشق وريفها، وأن التوريدات مستمرة، مستبعداً حدوث أي أزمة غاز أو اختناقات خلال موسم الشتاء الحالي.

ماذا يحدث في وزارة المالية؟

لجنة الإصلاح الضريبي لم تجتمع منذ ٦ أشهر وتساؤلات عن إنهاء مهمتها بصمت!

| عبد الهادي شباط

معلومات متضاربة لدى المعنيين مباشرةً في موضوع الإصلاح الضريبي، فيما يخص توقف عمل اللجنة المختصة بإصلاح النظام الضريبي في وزارة المالية منذ أشهر.

عدد من أعضاء اللجنة أكدوا لـ«الوطن» توقف الاجتماعات منذ ما يزيد على ٦ أشهر، من دون معرفة الأسباب الحقيقية وراء ذلك، وفيما إذا كان التوقف هو إعلان غير صريح لنهاية عمل اللجنة، وتدوير ملف إصلاح النظام الضريبي لأجل غير معلوم، أم لا؟

في المقابل، أكد مدير في وزارة المالية لـ«الوطن» أن اللجنة لم تتوقف، وهي مستمرة في عملها لإنجاز المهام المطلوبة منها في إصلاح النظام الضريبي، ولكن ما حدث هو انشغال بعض أعضاء اللجنة، وصعوبة التنسيق لجمع أعضاء اللجنة بسبب تضارب أوقات عملهم، ما أدى إلى التأخر في عقد الاجتماعات لهذه اللجنة على مدى الأشهر الأخيرة، وأن اللجنة مستمرة في عملها، وأمامها الكثير من المهام التي لابد من إنجازها، لتطوير منظومة العمل الضريبي في البلد.

وبيّن المدير أنه تم تحقيق نتائج مهمة في عمل اللجنة خلال الفترة الماضية، مثال على ذلك الانتهاء تقريباً من صياغة مشروع قانون الضريبة على المبيعات، والذي بات في مرحلة اللمسات الأخيرة، كما أن مشروع قانون الضريبة الموحدة على الدخل قيد النقاش والتداول، وهناك عدة وجهات نظر لذلك، كما يتم بحث مختلف الآراء حوله.

وعن طرح بعض أعضاء اللجنة الاستفادة من قوانين بعض الدول مثل القانون المصري أو الأردني، وإجراء التعديلات التي تناسب الحالة السورية على هذه الأنظمة، أوضح المدير أن الكثير من الأفكار طرحت خلال اجتماعات اللجنة سابقاً، وأن اللجنة مفتوحة على مختلف القوانين والأنظمة الضريبية، وانتقاء الأكثر نفعاً للحالة السورية بما يتلاءم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

وعن دور إصلاح النظام الضريبي في الحدّ من ظاهرة التهرب الضريبي ومعالجة هذا الملف، بين المدير في وزارة المالية أن إصلاح وتطوير عمل المنظومة الضريبية يسهم بحيز مهم في الحدّ من التهرب الضريبي، ولكن لابد أن يكون إلى جانب جملة من الإجراءات المساندة، أهمها تداول نظام الفوترة، ونشر الوعي الضريبي بين المواطنين، والإفصاح عن القيم الحقيقية للمستوردات.

ونوّه بأن وزارة المالية تعمل اليوم على ضبط ملف كبار المكلفين بالضريبة عبر العديد من آليات العمل والقنوات، لافتاً إلى أن قسم كبار المكلفين لديه خطة عمل ومتابعة خاصة، إضافة لما يتم العمل عليه من زيادة كفاءة العاملين فيه، وخاصة لجهة رفع مهاراتهم عبر التدريب المطلوب والمستمر، إضافة إلى أن الوزارة تعمل حالياً على تنفيذ دورة أصول التدقيق لمراقبي دخل الأرباح، إذ تم تنفيذ هذه الدورة في عدة محافظات يتم العمل على تعميمها على بقية مديريات المال في المحافظات الأخرى.

وكان عضو مجلس الشعب محمد خير العكام وهو أحد أعضاء لجنة الإصلاح الضريبي في وزارة المالية بين في تصريح سابق لـ«الوطن» أن معظم الواردات في وزارة المالية تأتي من الضرائب غير المباشرة، وأن ذلك يعدّ خللاً منهجياً في النظام الضريبي المعمول به حالياً، مقدراً نسبة واردات الضرائب غير المباشرة بأكثر من ٧٠ بالمئة من إجمالي الواردات من الضرائب، وأن النظام الضريبي يعاني من قلة العدالة الضريبية وقلة الإيرادات، وأن النظام الضريبي الحالي لا يتناسب مع التطورات الاقتصادية والتنموية في سورية، وأن ضعف هذا النظام الضريبي وبنيته التشريعية أدى للجنوح نحو زيادة معدلات الرسوم وهو يمثل حالة غير سليمة، وأنه لابد من مراجعة جذرية لنظام الضرائب في سورية وخاصة ضريبة الدخل.

بينما يصر المعنيون في وزارة المالية على أن الضريبة غير المباشرة تمثل حالة خلافية بين الاقتصاديين والماليين، وذلك لجهة اعتبارها خللاً منهجياً أم حالة طبيعية.

«المالية»: انشغال الأعضاء وتضارب أوقاتهم حال دون اجتماعهم لأشهر!

طموحات الحكومة لعام ٢٠٢٠:

تحسين الإيرادات.. استقرار سعر الصرف.. الحد من اقتصاد الظل.. مكافحة التهريب

| هناء غانم

تخطط الحكومة لتنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات لإصلاح القطاع العام الاقتصادي والمالي خلال العام القادم (٢٠٢٠).

وخطط الحكومة لتحسين إدارة الإنفاق العام عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، بما يحدّ من الهدر في الإنفاق الحكومي، إذ وجهت الحكومة بضرورة الابتعاد عن الإنفاق غير الإنتاجي، بمعنى غير المجدي اقتصادياً، وتوجيه الإنفاق نحو المشاريع الإنتاجية، التي سوف تسهم في تحسين المستوى الخدمي والمعيشي للمواطنين، ولاسيما في ظل الأوضاع الراهنة.

وفي السياق ذاته، تنوي الحكومة ربط الاعتمادات بالأهداف التي رصدت من أجلها، ومراجعتها دورياً للوصول لكفاءة وفعالية الإنفاق، مؤكدةً أهمية وجود مرونة وعقلانية عند تمويل المشاريع الاستثمارية، بحسب أولويات المشاريع ونسب تنفيذها، بالترافق مع توفير فرص عمل جدية، ومنتجة، وإعادة توزيعها بين القطاعين العام والخاص بما يخدم تنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر الذراع المهمة لنهوض بالاقتصاد الوطني.

وفيما يخص الإيرادات، تخطط الحكومة لإيجاد مصادر لإيرادات عامة حقيقية ومستدامة لموازنة الدولة، على اعتبار أن تحسين الإيرادات العامة للموازنة لا يتم بالشكل الأمثل إلا بشروط، أهمها إصلاح النظام الضريبي الذي يعتبر الأساس، بما يتوافق مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها الظروف الحالية مثل ضريبة البيوع العقارية المعتمدة على القيمة الرائجة للعقارات، والضريبة على المبيعات، والضريبية الموحدة على الدخل، مع إعادة النظر ببقية التشريعات الضريبية لتحسين مستوى العدالة الضريبية وكفاءة الإيرادات الضريبية.

وشدّدت الحكومة في موازنة ٢٠٢٠ على ضرورة الحدّ من التهرب الضريبي، وذلك عن طريق زيادة كفاءة الإدارة الضريبية، وتشديد العقوبات على عمليات التهرب الضريبي، والحدّ من اقتصاد الظل، وزيادة الوعي الضريبي، إضافة لترشيد الإعفاءات الضريبية، والعمل وفق منهجية الإعفاء الاقتصادي الموجه، والانتهاء من إنجاز التراكم الضريبي، وتوفير التدريب النوعي والمستمر للعاملين بالإدارة الضريبية بكل مفاصلها، والانتهاء من الأتمتة الشاملة للإدارة الضريبية، وعلى مستوى كل الإجراءات، واستخدام أدوات التسديد والدفع الإلكتروني.

إضافة لذلك، هناك هاجس تعاني منها السوق السورية لابد من وضع مقترحات تتناسب مع الواقع الحالي، لجهة الحفاظ على استقرار نسبي لسعر صرف الليرة السورية، كشرط لازم لضبط حالة ارتفاع الأسعار المحلية لتحسين إدارة السيولة، وذلك بخفض مخاطر الائتمان وتشجيع العمليات الإنتاجية التي تعزز قيمة واستقرار الليرة السورية.

كما تخطط الحكومة العام القادم لمتابعة أوضاع الشركات العامة الاقتصادية، والعمل على معالجة المشاكل المتعلقة بعملها، لتكون رافداً رئيساً للموازنة العامة، مع التشديد على مكافحة التهريب، ومتابعة إصلاح النظام الجمركي، على اعتبار أنه من أهم الخطط التي يجب العمل بها للإصلاح الاقتصادي والمالي.

كما تخطط الحكومة لتنويع مصادر تمويل الموازنة، كأن يكون هناك إصدار سندات وأذونات خزينة عامة، مع إدارة للدين العام بكفاءة أعلى.

يترافق ذلك مع ضرورة إيجاد بيئة استثمارية جاذبة، تمكّن من تطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، والعمل على تأمين وإصلاح المكونات الأساسية للبنى التحتية اللازمة للبيئة الاستثمارية، بما فيها التشريعية والإدارية والقانونية والمالية، مع التأكيد على أهمية تشجيع تصدير السلع سورية المنشأ، وذلك لزيادة الإنتاج المحلي، وتخفيض التكاليف، لتعزيز موارد القطع الأجنبي للاقتصاد السوري، من أجل تحسين مستوى معيشة المواطنين، والعمل على تأمين كل ما يحتاجه أبناء الوطن برؤية تعتمد على الصناعة الوطنية التي يشارك فيها القطاعان العام والخاص على حدٍ سواء.

«اتحاد الفلاحين» لـ«الوطن»:

قطن هذا العام أقل من العام الماضي ولم نناقش الاستيراد حتى الآن

| الوطن

صرح رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف لـ«الوطن» بأن عملية تسويق القطن تسير بشكل جيد، وليس هناك أية معوقات، سوى التأخير في تأمين الشلول في وقت سابق، وقد تم تأمينها حالياً، وباتت متوافرة.

وفيما يخص التسويق في الحسكة، بين الخليف أنه تم الطلب من اتحاد الفلاحين أن يكون التسويق في المحافظة من خلال لجنة محلية، تم تشكيلها من الاتحاد، وتقوم بدورها باستلام الإنتاج من الفلاحين، ومن ثم يتم تحويله إلى محافظة دير الزور أو حماة، مشيراً إلى أن استلام القطن في المحافظة يتم بكميات قليلة بسبب عدم زراعة مساحات كبيرة نتيجة الظروف الأمنية.

ونوه الخليف بأن المساحة المزروعة من القطن هذا العام في محافظة الحسكة لا تتجاوز ١٢ ألف هكتار، في حين أن المساحة المزروعة العام الماضي كانت أكبر، ووصلت لحدود ٢٠ ألف هكتار، لافتاً إلى أن الفلاحين لم يبيعوا القطن إلى ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد»، ولم ترد أي شكوى إلى اتحاد الفلاحين بخصوص هذا الموضوع، مبيناً أن الكميات المنتجة تسلم فقط للجنة المحلية التي تشكلت في المحافظة، وليس لميليشا «قسد».

وأشار الخليف إلى أن إنتاج القطن في محافظة دير الزور أكبر من إنتاجه في الحسكة، على حين أن الإنتاج في محافظة الرقة قليل، موضحاً أن الكمية التي سوقت هذا العام منذ بداية الموسم حتى تاريخه وصلت لحدود ٨٠٠ طن.

وبيّن أن إنتاج القطن هذا العام سيكون أقل من الإنتاج في الأعوام السابقة بسبب قلة المساحات المزروعة من المحصول، وعدم تأمين جميع مستلزمات الإنتاج وفق ما تقتضيه الحاجة، مثل البذار التي لم تؤمن في الوقت المناسب، إضافة إلى أن المساحات المزروعة التي لم تكن مهيأة بشكل جيد بسبب الظروف في بعض المحافظات.

وأوضح أنه على الرغم من تحرير مساحات كبيرة من الأرض من قبل الجيش العربي السوري، إلا أن تغطية هذه المساحات بالكميات المطلوبة من البذار لم يتم بالوقت المناسب، ما حال دون زيادة كمية الإنتاج.

ولفت إلى أنه حتى تاريخه لم تتم مناقشة موضوع استيراد القطن من الخارج، وننتظر لمعرفة الكميات المنتجة من القطن هذا العام بشكل نهائي، مبيناً أن كمية الإنتاج النهائية تتضح مع نهاية العام الحالي ٢٠١٩.

وبالنسبة لموضوع صرف المبالغ للفلاحين من المصرف الزراعي، بيّن الخليف أنه يتم صرف المبالغ للفلاحين الذين يسلمون محصولهم من القطن لمراكز الاستلام في المحافظات خلال مدة أسبوع، مشيراً إلى أنه يتم شراء القطن من الفلاحين هذا العام بسعر ٣٦٠ ألف ليرة للطن الواحد، بعد أن كان ثمن شرائه العام الماضي بمبلغ ٣٥٠ ألف ليرة سورية، أي بزيادة ١٠ آلاف ليرة للطن الواحد.

حموي: تصدير ٢٢,٥ طناً إلى أميركا وإلى ألمانيا بقيمة ٤٠ مليون ليرة وعقد للتصدير إلى كندا

٨٥٩ مليون ليرة مبيعات شركة حمص لتصنيع العنب منذ بداية العام

| نبال ابراهيم

كشف مدير عام شركة حمص لتصنيع العنب جرجس حموي لـ«الوطن» أن الشركة أنتجت نحو ٥٥٧ طناً من مختلف منتجاتها بقيمة مالية إجمالية وصلت إلى ٨٨٥ مليون ليرة سورية منذ بداية العام الجاري حتى نهاية شهر تشرين الأول.

وبيّن حموي أن كمية المبيعات بلغت ما يزيد على ٥٤٠ طناً بقيمة مالية وصلت إلى نحو ٨٥٩ مليون ليرة سورية، محققة بذلك أرباحا بلغت ما يقارب ٨٥ مليون ليرة سورية، لافتا إلى أنه من المتوقع أن تحقق الشركة أرباحا كبيرة في نهاية العام الحالي بما يزيد على ما حققته في نهاية العام الماضي نظرا لزيادة كميات الإنتاج خلال العام الجاري.

وأكد حموي أن الشركة حالياً خالية الذمم المالية وسجلها المالي نظيف بالكامل باعتبارها غير مدينة لأي جهة كانت عامة أو خاصة، وأصبحت تعمل بتمويل ذاتي وتسدد نفقاتها من إيراداتها الذاتية وتقوم بدفع السلف النقدية للفلاحين مباشرة ونقدا وتأمين مستلزمات الإنتاج اللازمة دون أي استدانة بعد أن حققت الاكتفاء الذاتي وحصدت الأرباح وتوافرت لديها السيولة النقدية المنفصلة تماما عن مخازينها، مضيفاً إن الشركة استوفت كل ديونها على مؤسسات القطاع العام وما تبقى مبلغ قدره ١٨ مليون ليرة سورية ذمماً مالية مترتبة على المؤسسة الاجتماعية العسكرية فقط.

وبيّن أن الشركة قامت مؤخراً بتصدير كمية ٢٠ طناً من منتجاتها إلى الولايات المتحدة الأميركية وكمية ٢,٥ طن إلى ألمانيا عبر أحد الوسطاء التجاريين بقيمة مالية إجمالية بلغت نحو ٤٠ مليون ليرة سورية، كاشفاً أن الشركة أبرمت منذ أيام عقد تصدير آخر مع أحد التجار لتصدير كمية ٢٥ طناً من مختلف المنتجات إلى كندا بقيمة مالية إجمالية ٨٥ ألف دولار أميركي، وستتم المباشرة بتصدير الكمية المتفق عليها واستجرارها اشتراها من الوسيط التجاري خلال شهر تشرين الثاني الجاري.

وأشار حموي إلى أن الشركة استجرت كمية ١٢٥٠ طناً من مادة العنب من الفلاحين منذ بداية الموسم الحالي حتى تاريخه بقيمة ١٥٠ مليون ليرة سورية، وذلك بناءً على السلفة المالية الممنوحة للفلاحين وقدرها ٥٠ ألف ليرة سورية عن كل طن واحد من العنب وبقيمة ١٢٥ ليرة سورية للكيلو الواحد، مشيراً إلى أن مواسم العنب هذا العام تأثرت بالعوامل الجوية وخاصة ارتفاع درجات الحرارة بالصيف والتسبب بالجفاف، الأمر الذي انعكس سلباً على انخفاض كميات العنب المنتجة وبالتالي ارتفاع أسعارها في السوق المحلية علاوة على تهريب كميات كبيرة منها إلى خارج القطر.

وأكد حموي ضرورة دراسة آلية تسعيرة كيلو العنب الذي تستجر على أساسه الشركة العنب من الفلاحين وتعديله بما يتناسب ويتوافق مع أسعار السوق المحلية والتكلفة التي تستلزم عملية زراعة وإنتاج العنب، مع ضرورة أن يُقدم دعم مالي للشركة من خلال صناديق دعم الدولة من أجل استمرار التنافسية في الإنتاج مع القطاع الخاص الذي تقل أسعار مبيع منتجاته عن أسعار الشركة بنحو ٢٠ بالمئة نتيجة لعدم التزامه بمعايير الجودة والنوعية، علاوة عن عدم التزامه بدفع الضرائب والرسوم وتهرب البعض منها وخاصة رسم الإنفاق الاستهلاكي، مقارنة بالشركة التي تلتزم بمعايير الجودة والنوعية وفق المواصفات القياسية السورية ودفع جميع ما يترتب عليها من ضرائب ورسوم ومنها رسم الإنفاق الاستهلاكي الذي يشكل لا يقل عن ٢٠ بالمئة من إيرادات الشركة، الأمر الذي تسبب بحدوث فارق سعري كبير بين الأصناف ذاتها من منتجات الشركة ومثيلها في القطاع الخاص الذي لا يهمه سوى تحقيق الربح والعائدية الاقتصادية له.

وشدد على ضرورة العمل على ضبط عملية دخول مادة الكحول بطرق غير مشروعة إلى القطر، وأن تتم مشاركة المؤسسة العامة للصناعات الغذائية بالإشراف على دخول مثل هذه المواد، الأمر الذي يؤدي إلى ضمان عملية دخولها وفق معايير الجودة والدقة ومن ثم المساهمة في استقرار السعر المحلي للمنتجات وعدم حدوث فوارق سعرية كبيرة بين القطاعين العام والخاص ما ينعكس إيجاباً على جودة المنتج وزيادة مبيعات الشركة وتحقيق ريعية اقتصادية أفضل.

وأشار حموي إلى أن الشركة تعاني عدة صعوبات أهمها قدم الآليات ونقص في العمالة الذكورية حصراً وعزوف الفلاحين عن تسليم منتجاتهم من العنب للشركة نتيجة لانخفاض السعر الذي تستجر فيه مقارنة به بالسوق المحلية.